الإسلاميون والمستقبل

رؤية في تخطي الحواجز

الباب الثاني

التنظيمات وأثرها على العمل السياسي

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

التنظيمات السياسية .. والطريق المسدود

التنظيم، هو هذا البناء المؤسسي الدقيق والمنضبط، والقائم على العديد من التكوينات المؤسسية الفرعية، والذي يقوم على تقسيم العمل. وهو في النهاية شكل مؤسسي إداري، مثل غيره من المؤسسات، ولكنه يقوم على درجة عالية من الالتزام والانضباط، على أساس الالتزام الديني والإيماني. فالالتزام في التنظيم ليس نتاج الضبط الإداري فقط، ولا هو نتاج النظام المؤسسي الجيد فقط، ولكنه نتاج تعاليم دينية تجعل من الالتزام فريضة على العضو.

إن الانتماء لجماعة «الإخوان» مثلاً، وهي الجماعة ذات التنظيم الأكفأ، اختياري والخروج منها متاح، ولكن صعوبة الخروج منها، والذي يجعل لها ثقلاً معنويًا على الأعضاء، يرتبط بصعوبة الخروج من شبكتها الاجتماعية الحاضنة للأعضاء، والتي تمثل بالنسبة لهم البيئة الاجتماعية الأساسية التي يعيشون فيها. هذا التنظيم وبهذه الصورة، يجعل الجماعة قوية في مواجهة النظم السياسية، بل يجعل النظم السياسية تخشى هذه الجماعة المنظمة. ومن هنا يرى البعض أن هذا التنظيم يثير مخاوف الأنظمة الحاكمة، ويجعلها تواصل الضربات تجاه الجماعة، وقد يرى البعض أن مخاوف الأنظمة الحاكمة تجعلها تواصل الضربات تجاه الحالة الإسلامية عمومًا، خوفًا من انتشار تنظيم «الإخوان» داخل الحالة الإسلامية.

وهنا ، فإن علينا أن نرجع لوظيفة التنظيم، فبقاؤه أو عدم بقائه ليس هو المهم، بل المهم سبب وجوده أساسًا، ثم مدى قدرة التنظيم على تحقيق هذا السبب الأساسي لوجوده. والسبب في تصورنا يرجع إلى المؤسس الشيخ حسن البنا، الذي

أقام تنظيمًا يحمل فكرة ورسالة، وقد رأى منذ البداية أن على التنظيم نشر الفكرة وتطبيقها، وهنا يظهر لنا سبب وجود التنظيم، وهو في الواقع ليس نشر الفكرة ولكن تطبيقها.

فقد رأى حسن البنا - رحمه الله - أن المرجعية الحضارية والدينية للأمة قد تم تحييدها عن النظام العام والنظام السياسي والقانوني، وهو محق في هذا، ورأى أن القوى الاستعمارية تريد إقامة نظام جديد في البلاد العربية والإسلامية، لا يقوم على مرجعية الأمة الحضارية والدينية، أي أن القوى الغربية تريد عزل الإسلام عن الحياة العامة والنظام السياسي والدستوري والقانوني. ولهذا قام حسن البنا بإقامة التنظيم وتأسيس «الإخوان»، ولم يقم بالدعوة للعودة للمرجعية الإسلامية، أو الدعوة للإصلاح، كما فعل رواد الحركة الإصلاحية الأوائل والذي ينتمي البنا لمدرستهم.

ومعنى هذا أن حسن البنا أراد تأسيس تنظيم يكون عليه مسئولية إعادة المرجعية الإسلامية للنظام العام، في مصر وغيرها من الدول العربية والإسلامية، ثم إعادة تأسيس الوحدة العربية والإسلامية، وهذه الأهداف تتعارض تمامًا مع الوضع القائم، ومع خطط الاستعمار الغربي. إذن لقد أراد لبنا من جماعة «الإخوان المسلمون» أن تكون حركة تغيير، وأن تحمل أعباء عملية التغيير، وقد حذر البنا أعضاء جماعته كثيرًا من المتاعب والعقبات بل من الثمن الذي سيدفع في عملية التغيير.

وهكذا، فإن التنظيم بكل هياكله وضوابطه، يعمل على التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أي أنه منظمة تغيير، وليس فقط دعوة. وهنا تبرز أهمية التنظيم، فهو مرتبط بعملية التغيير، أي أن قوة التنظيم هي التي تحمي عملية التغيير[1].

(١) د. رفيق حبيب، الإخوان والتنظيم، موقع المصريون/ ٢٦ - ٢ - ٢٠٠٧م.

لكن هذا التخطيط والتصميم والبناء الذي قاده وأسسه حسن البنا، أصبح الآن عبئًا ثقيلاً يهدد «الإخوان» ومستقبلهم، وأضحت عملية التغيير التي أرادها البنا شديدة الاستعصاء والصعوبة إن لم تكن مستحيلة. فالنظام السياسي المصري، بل والأنظمة السياسية العربية ترى أن هذا التنظيم القوي يهددها ويهدد استمرارها في الحكم، وبالتالي فهي تواجهه بكل الأساليب الممكنة، وتوقف تطور الحياة السياسية خوفًا من التنظيم وقوته وما يمكن أن يفعله.

على الجانب الآخر فإن عملية التغيير التي أرادها البنا، تتطلب تضحيات كبيرة جدًا من الإخوان، لكنهم بعد الذي ذاقوه في العهد الناصري اتخذوا قرارًا بعدم الدخول في مواجهة شاملة مع النظام، وهكذا أصبحت الدولة الخائفة منهم توجه لهم الضربات المستمرة وتعتقل قادتهم ورموزهم، وتحاكمهم عسكريًا، وتغلق شركاتهم وتصادر أموالهم، وهم محتفظون برد الفعل الهادئ والمعهود، وباتت المعادلة بينهم وبين النظام من طرف واحد وبفاعل واحد ومفعول به، وهذه المعادلة مختلة ولا يمكن أن تقود لأي تغيير.

إن التغيير الذي خطط له البنا يتطلب تضحيات، ويتطلب قيادة حركة الشارع، ويتطلب نشاطًا سياسيًا ومظاهرات ومؤتمرات وندوات لتأليب الجماهير ضد النظام السياسي الذي لا يريد الإصلاح السياسي وإنما يصر على الاستبداد والفساد وتوريث السلطة، ويتطلب هذا التغيير أيضًا إعلامًا قويًا يوصل دعوة الإخوان بالشارع.

لكن الموجود على أرض الواقع عكس ذلك تمامًا، فالإخوان خائفون ولا يريدون تقديم أية تضحيات، والشارع أصبحت له العديد من القيادات الشابة، والأمن يمنع النشاط السياسي ويصادره، والاحتكاك بالشارع أصبح غير موجود،

أما الإعلام فإن الدولة تدرك خطورته ولذلك تسعى لنزعه من يد الإخوان والحيلولة دون امتلاكهم أية وسيلة إعلامية.

من أجل ذلك كله، توالت دعوات لإسلاميين المخلصين لحل التنظيم الإخواني، وكان من هؤلاء د. محمد سليم العوا، الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين، الذي دعا جماعة الإخوان المسلمين إلى ترك العمل السياسي بكل مفرداته، والتوقف عن ممارسة الحقوق السياسية، والتوجه نحو التربية والعمل الاجتماعي؛ لأن الوقت غير مناسب لهذا العمل.

وأكد العوا أن هذا الاقتراح قديم منذ عام ١٩٩٥م، وقد قبله فريق من الجماعة ورفضه القائمون على صناعة القرار داخله، مشيرًا إلى ضرورة الاهتمام بالجانب التربوي والاجتماعي داخل المجتمع الذي بدأ يعاني من الانهيار في تلك الجوانب.

وعندما سئل فضيلته إن كانت هذه الدعوة تتعارض مع فكرة الشمولية من جانب، وأنه مع ترك الإخوان للعمل السياسي لن يتركهم أحد وستظل سياسة التضييق بكل مفرداته قائمة، أجاب بأن سياسة التضييق ستظل قائمة، لأنه من المفترض أنك وطنت نفسك على هذا من يوم أن رضيت بأن تكون صوتًا للإسلام الوسطي الصحيح.. فقد وطنت نفسك على معاداة كل هذه الأنظمة القائمة.

وقال فضيلته: نحن لا نتحدث عن الاعتقالات والسجون على أنها هي المشكلة.. المشكلة هي تشويه صورة الإسلام نفسه نتيجة العداوة لجماعة واحدة من الجماعات، ومعلوم أن الإسلام أحب وأعز علينا من الإخوان المسلمين، وما يجري الآن من تشويه الصورة، والادعاء بالمسائل المالية والأخلاقية، وما ينشر في الصحف صباحًا ومساء يفسد الصورة الإسلامية كلها، ولا يفسد صورة الجماعة فقط. ثم إن الجماعة لا تستفيد شيئًا من العمل السياسي، فالإخوان لهم الآن ٨٨ نائبًا

في البرلمان، ماذا فعلنا بهم نحن كشعب مسلم؟! لم نستطع أن نحقق شيئًا، حتى إن اثنين منهم رفعت عنهم الحصانة مؤخرًا.. فهذا العمل السياسي قد أثبت في رأيي عدم جدواه، وتركت الجماعة في مقابل هذا العمل السياسي معظم نشاطاتها التربوية الأخرى، التي تنشئ الناس نشأة إسلامية صحيحة[1].

ومطالبة الجماعة بحل التنظيم، لا تعني أن تتحول الجماعة للعمل الدعوي الخالص، وتدعو لفكرتها، دون أن تتحمل مسئولية تنفيذ هذه الفكرة على أرض الواقع، وتترك الفكرة تنمو بين الناس، حتى يأتي من ينفذها. «الإخوان» يفهمون الأمر على أن معناه أن تترك الجماعة المجال السياسي، وتعمل في المجال الاجتماعي بصورة غير منظمة، أو بصورة غير تراكمية، وتعمل في المجال الاقتصادي بصورة فردية، فتتحول الجماعة إلى تيار، بدلاً من بقاء الجماعة ومن حولها التيار المتأثر بها. ويقولون إن التنظيم يقوم بوظيفة التغيير، وهي وظيفة سياسية، تحتاج الأمة لمن يقوم بها ويدفع ثمنها.

ونحن نقول إن حل التنظيم ليس معناه الانصراف عن السياسة كلية، بل أن تتراجع إلى المرتبة الثانية، ويكون للإخوان نوابهم وخطابهم السياسي، ولكن ضمن نشاط علني ومعروف ليس فيه سرية ولا قواعد تنظيمية ولا اجتماعات بعيدة عن الأمن.

إذا كانت الدولة وأجهزتها الأمنية مرعوبة من التنظيم السري وعدم معرفة ما يجري بين الجدران ولا من أين يأتي التمويل، فإن حل التنظيم سيجعل «الإخوان» مثل الجمعية الأهلية التي تمارس العمل الاجتماعي والثقافي والسياسي، لكن

(١) حوار خاص لموقع «إسلام أون لاين.نت» مع د. العوا، نشره يوم ١٠-٦-٢٠٠٧م، تحت عنوان: العوا يدعو الإخوان إلى ترك العمل السياسي.

بعلانية، فالاجتماعات علنية، والندوات علنية، والنشاط أمام الجميع، ومصادر التمويل متاحة للقاصي والداني للتفتيش عليها، وبالتالي تنتفي حجة الأمن في استهداف الجماعة، شريطة أن يتأكد أن التوجه الجديد هو استراتيجية وليس تكتيكًا.

كل ما ندعو إليه هو أن نراجع هل هذه المسلمات صحيحة أم لا، فالجزء الصحيح يثبت والجزء الخطأ يُزال. المساحات التي يجب العمل فيها يجب التركيز عليها؛ فاليوم هناك خبرة عملية، فبعد مرور ثمانين سنة على المشروع، أليس من العقل أن يتم عمل مراجعات حقيقية في هذه الأفكار، والتي أصبحت وكأنها جزء من الدين؟ أن يصبح هذا التصور للحل أزليًا وكأنه وحي مقدس، هذا القول لم يفكر فيه حتى صاحب الفكرة الأساسية. وإنما هو مما أسبغه الأتباع على هذه المنظومات الفكرية، وهذه المراجعات يجب ألاّ تشمل فقط الأفكار؛ لأن الأفكار بُني عليها عمل مؤسسات التنظيمات وأشكال واستجابات للواقع الخارجي، فالفكرة وإنتاجاتها كلها تحتاج إلى مراجعات.

نحن بحاجة إلى مراجعة في عالم الأفكار. لقد أوجدنا عالم أفكار للمجتمعات الإسلامية، وعالم الأفكار هذا قد يقود إلى خير أو شر، كذلك نحتاج إلى مراجعة عالم العلاقات، مساحة العلاقات التي أنشأناها على مستوى الخطاب وعلى مستوى الاتصال تحتاج إلى مراجعة، هل ستقودنا هذه الاتصالات والعلاقات إلى خير أم سوف تؤدي بنا إلى كوارث؟

فهذه المراجعات الشاملة على مستوى الأفكار، وعلى مستوى العلاقات، وعلى مستوى المشاريع والإنجازات، أصبحت جوهر ما يجب عمله خلال مرحلة اليقظة إذا أردنا أن نعبر إلى عالم جديد.

في المحصلة النهائية، الإجابات التي سبقت أدت ما عليها، أنتجت لنا ما أنتجته،

وإعادة تكرارها خلال العقدين القادمين جريمة في حقنا وفي حق الإسلام نفسه كمشروع، وكدين، وكرحمة للعالمين[1].

ورب قائل يقول: إذا كان التنظيم لا يقوم بعمل مسلح فلا داعي لحله، لأن وجوده مطلوب في الضغط على النظم السياسية. ونحن نرد على ذلك بأن هذا الضغط لم يؤد إلا إلى كل شر في ضوء ما ذكرناه، وأصبح وجود التنظيم في حد ذاته يستفز الدولة وهيبتها لأنها تعتبره دولة داخل دولة. كما أن وجود التنظيم قد يؤدي إلى تطور الأمور بشكل سلبي والتفكير في العمليات المسلحة في مرحلة من المراحل التي يجد أعضاء التنظيم أنفسهم أمام استفزازات معينة يرون أن برامجهم بدت مستحيلة التنفيذ، وقد حدث هذا من قبل في تنظيم «الإخوان المسلمون» بعد أن تم تأسيس النظام الخاص، ثم في تنظيم «الجماعة الإسلامية» الذي لم يكن مسلحًا في البداية ثم تحول إلى العنف، قبل أن تصدر «المبادرة» عام ١٩٩٧م وقبل أن يحدث التحول الفكري المعروف.

إن التنظيم ليس صنمًا يعبد من دون الله، ولكنه مجرد فكرة وأسلوب وأداة للعمل الإسلامي وخدمة الدين والشريعة، لكن خدمة الدين والشريعة تتحقق بأشكال كثيرة غير التنظيم وما أصبح يمثله من خطورة على أتباعه والمنضوين تحته.

لقد أدى وجود مثل هذه التنظيمات إلى الوقوع في أخطاء استراتيجية عظيمة مازالت الحركة الإسلامية تعاني من آثارها إلى وقتنا الحالي، فحادثة المنشية ـ والتي حاول فيها هنداوى دوير عضو التنظيم الخاص للإخوان المسلمين اغتيال عبد الناصر ـ عانت منها الحركة الإسلامية لسنوات طويلة حرم فيها المجتمع ممن يدعو إلى الله ـ تعالى ـ نتيجة غياب الدعاة إلى الله وراء أسوار السجون. فلماذا يقدم

(١) جاسم سلطان، الحركة الإسلامية توجهت للآخرة وأهملت الدنيا، موقع الإسلام اليوم ١٢/٠٣/٢٠٠٧م.

التنظيم الخاص على مثل تلكم الفعلة التي تسببت في الفتك بالآلاف من الإخوان المسلمين وتشريد أسرهم؟ وهل كان مكتب الإرشاد على علم بها أم أنها تمت من وراء ظهره؟ وإن حدث ذلك فإنه يبرهن لنا كيف قد تتوحش التنظيمات المسلحة في بعض الأحيان لتصبح عبئًا على مسيرة الدعوة نفسها؟

أيضًا لا نستطيع أن نتجاهل الأخطاء الاستراتيجية التي ترتبت على اغتيال السادات، فالرجل جاء بعد فترة كالحة عاشتها الحركة الإسلامية بل الإسلام ذاته، وأقام جسورًا للتفاهم والتحاور مع الحركة آنذاك - بغض النظر عن نيته - ولكن الحركة لم تستفد من هذا الوضع وأدخلت نفسها في صدامات مع السادات بسبب أمور كان يسعها أن تتجاوزها حتى انتهى الأمر نهايته المعروفة باغتياله، فتهدمت جسور الثقة بين الدولة وبين الحركة الإسلامية، وحدث شرخ هائل في جدار العلاقات بين الاثنين ... وهو الجدار المتهالك أصلاً.

وقد جرجرت التنظيمات المسلحة الحركة الإسلامية إلى صدامات لا تريدها بسبب تصرفاتها الفردية، فكانت عبئًا على الحركة وعلى قراراتها ... بل جاءت تلكم التصرفات - في بعض الأحيان - معاكسة تمامًا لما كانت تبغاه قيادة الحركة وتريده وهذان مثالان يوضحان ما أريده.

لقد آن الأوان لنتخلص من عسكرة الدعوة حتى نتمكن من القيام بمهمتنا كدعاة إلى الله تعالى بعيدًا عن العنف والصدامات، وأظن أن شأن التنظيمات المسلحة وأثرها على مسيرة الحركة الإسلامية ما زال يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، خدمة لهذا الدين، وتجلية لحقائق التاريخ والتي من رحمها يخرج المستقبل[1].

(١) سمير العركي، التنظيمات المسلحة وأثرها على مسيرة الحركة الإسلامية، موقع الجماعة الإسلامية، بدون تاريخ.

العمل السياسي حق مشروع من حقوق الحركة الإسلامية، لكي تحقق ما تصبو إليه من مشاركة سياسية نشطة في إدارة شئون مجتمعاتها، ولكي تطوي صفحات التهميش والتقزيم التي تعرضت لها طويلاً على يد العلمانيين، ولكن الدور السياسي ليس هو الدور الوحيد المتاح أمام الحركة الإسلامية، فالدعوة النشطة للدين ونصرة الشريعة والعمل الاجتماعي والثقافي، أدوار لا تقل أهمية عن الدور السياسي.

على الحركة الإسلامية أن تنوع في أدوارها، وألا تختزل هذه الأدوار في العمل السياسي فقط، وإذا أرادت العمل السياسي وبذلت فيه جهدًا كبيرًا ثم رأت الأبواب مغلقة والحال متأزمة، وجب تغيير الخطط والاستراتيجيات ولو مؤقتًا.

الإخوان المسلمون مثلاً يقولون: إننا جماعة شاملة تمارس السياسة والتعليم والإعلام والثقافة والرياضة والدعوة ...إلخ، وهذه مقولة كلاسيكية للشيخ المؤسس حسن البنا. وإذا كان للإخوان نصيب في كل هذه المجالات؛ فإن الملاحظ على أرض الواقع أن الدور الدعوي والديني للإخوان محدود، في حين أبلوا بلاءًا حسنًا في الدور التربوي من خلال مدارسهم الإسلامية، التي اكتسبت شهرة وحققت نجاحًا ملموسًا. كما أبلى الإخوان بلاءًا حسنًا في الدور الخدمي من خلال مستوصفاتهم الطبية.

إلا إن الدور الأبرز للإخوان عبر تاريخهم كان هو الدور السياسي والإعلامي، فالتركيز على هذا الدور كان هو الخيار الأساسي للجماعة عبر مراحلها، وقد ورثت ذلك من أيام مرشدها الأول الشيخ حسن البنا.

ونحن لا نعيب على الإخوان أبدًا ممارسة العمل السياسي، فهذا حق مكفول لهم بموجب الدستور والقوانين. لكن الذي نطلبه من الإخوان من خلال ما يجمعنا بهم من أخوة الإسلام والعمل الإسلامي، أن يتوقفوا قليلاً لمراجعة المنهج. فنحن الآن

في ألفية جديدة عمادها التخصص، ومقولة أن الجماعة جماعة شاملة تمارس كل أنواع العمل، مقولة في حاجة إلى مراجعة، والشيخ الجليل حسن البنا أضاف الكثير وأسس أسلوبًا جديدًا للدعوة، ولعب دورًا بارزًا في إيقاظ الوعي الإسلامي، وجعل الشأن الإسلامي والتوجه الإسلامي معتبرين في كثير من المحافل، لكن ليس معنى ذلك أن نؤمن بمقولات الشيخ إلى آخر العالم وكأنها وحي منزل. فالفكر البشري مهما كان صوابه وألمعيته؛ إلا أنه محدود وليس صالحًا لكل زمان ومكان.

إن الذي يصلح لكل زمان ومكان هو القرآن والسنة، وذلك لأنهما قاما على وحي إلهي معصوم.

الإخوان المسلمون جماعة ذات تنظيم جيد، وهذا التنظيم المحكم أجاد بناءه الشيخ حسن البنا ببعد نظر وعبقرية لن تتكرر. بل إننا نستطيع أن نقول إن الجماعة مدينة في بقائها بهذا التماسك حتى اليوم ببركة ورسالية هذا الرجل، والرعيل الأول من المخلصين الذين قام البناء على جهودهم

هذا التنظيم الذي كتب له النجاح لم يكتب لأي تنظيم آخر على ظهر الأرض، أخاف الدنيا كلها، فقد أخاف بريطانيا لعظمى إبان احتلالها لمصر، وأخاف حكومات مصر قبل الثورة وبعدها، وأخاف اليهود وأخاف الأمريكان والأوربيين.

ورغم المرونة الكبيرة التي يتمتع بها الإطر الثقافي والفكري والسياسي للجماعة، ورغم ما في الجماعة أيضًا من براجماتية يمكنها التعامل مع العالم الخارجي دون أزمات، ورغم أن الأمريكان فكروا في التحالف مع الإخوان منذ سنوات قليلة، إلا إن الجميع قال إن البعد عن الإخوان أفضل.

الكل يخاف إذًا من الإخوان، ويعمل المستحيل حتى لا يجنوا ثمار ما يتمتعون به من قاعدة شعبية كبيرة تؤهلهم للحكم.

نحن لا نقر استهداف الإخوان ووضع العراقيل أمامهم، ولكن ذلك هو الواقع، وإصرار الإخوان على الصراع السياسي يزيد الأمور ارتباكًا، وليس هناك في المستقبل المنظور أي أمل لحل هذه المعضلة، بل إن الإصرار الإخواني سيقابله مزيد من التصلب واللا منطق الحكومي، خاصة بعد أن أصبح النظام المصري مستندًا إلى دعم دولي ضد الإخوان، وضمان عدم انتقاد أي طرف لأي إجراء حكومي ضد الإخوان مهما كانت شدته.

فنحن إذًا ندعو الإخوان إلى عدم التركيز على الشأن السياسي، وإن كان ولا بد فيكفي ٥٠ مرشحًا، ينجح منهم عشرون أو ثلاثون في البرلمان يمثلون التيار الإسلامي وأطروحاته مقابل موجات العلمانية والتغريب، بل يمكنهم ألا يدخلوا الانتخابات ابتداءًا وأن يدعموا مرشحين آخرين من تيارات أخرى يرون أنهم سيمثلون الجانب الأكبر من مطالب الإخوان السياسية.

على الإخوان، إذًا، ألا يصوروا عملهم وكأنهم يعملون على تقويض النظام السياسي المصري من الخارج أو من الداخل، عليهم أن يقنعوا الجميع: نظامًا سياسيًا، ومؤسسات مجتمع مدني، وتيارات سياسية وفكرية وثقافية، بأنهم لا يصارعون على الكراسي ، وإنما يهمهم مبادئ وقيم معينة ، يتم احترامها من قبل أهل الحكم.

فمثلاً يركزون على دعم كل من يطالب بتطبيق الشريعة، وكل من يتبنى السياسات الوطنية في السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام، وكل من يقف ضد أطماع الصهاينة والغرب في بلادنا، وكل من يطبق سياسات العدالة والشورى والانحياز للفقراء داخل المجتمع.

هذا هو المهم، فماذا يجني الإسلام والمسلمون بل والإخوان أنفسهم، من نجاح

العشرات منهم في البرلمان، إذا كان ذلك سينتج عنه المزيد من المشكلات والتوترات، سواء أثناء الانتخابات وما يحدث بها من تشنجات حكومية وتزوير، أو حشد حكومي وحزبي داخل البرلمان لإفساد كل مشروعات الإخوان، ثم حملات إعلامية وأمنية واقتصادية ضد الإخوان؛ تؤثر بالضرورة على المجتمع كله؛ النتيجة إذًا سلبية تمامًا.

لكن الإخوان يمكن أن يخدموا الإسلام والمجتمع أكثر من ذلك بكثير، بل ويمكن أن يوفروا الهدوء للنظام السياسي ليعمل في حرية، ثم يمارسون هم العمل التربوي والدعوي والإعلامي النقدي والترشيدي، ويدعمون مرشحين وتيارات أخرى تتبنى أفكارهم ورؤاهم ومطالبهم. أو جزءًا من هذه الأفكار والرؤى والمطالب.

العمل السياسي كلفته إذًا كبيرة، وفاتورته المدفوعة عالية، وتوتراته لا تنتهي، وهو بطبيعته لابد أن ينتج عنه العديد من الأخطاء بحكم اتفاقه مع مصالح البعض، وتعارضه مع مصالح البعض الآخر، بما فيهم الحكومات المحلية والإقليمية والدولية. ومن أمثلة الأخطاء التي وقع فيها الإخوان، سواء بقصد منهم أو بدون قصد، وسواء بحسن تقدير العواقب أو سوء تقديرها، ما حدث في جامعة الأزهر، فلعبة السياسة مع الحكومة جعلت الإخوان يقيمون تقديراتهم على أن هذا العرض العسكري للطلاب سيضغط على الحكومة لتحقيق مكاسب للإخوان في مسارات أخرى، لكن التقدير والحسابات كانت خاطئة، في وقت يقف الجميع متربصين ينتظرون مثل هذا الخطأ.

لو كان الإخوان يركزون على مبادئ ولا يندفعون سياسيًا بكامل ثقلهم ما كانوا قد دخلوا في هذا الصدام مع أجهزة الدولة وتيارات المجتمع المختلفة.

ولو كان الإخوان لم يركزوا على السياسة بصورة صاخبة، ولم يعلنوا أنهم يسعون للوصول إلى الحكم ، ما ارتكبوا أخطاءً كبرى قبل ذلك، ما زالت مأخوذة عليهم حتى اليوم وتتم محاسبتهم عليها، والخوف والتخويف منهم بسببها، ومنها ممارسة العنف من خلال «النظام الخاص» والتورط في قتل النقراشي والخازندار، بل والتورط في قتل أحد قيادات النظام الخاص نفسه، لأن الأمر دخل في دوائر شديدة الحساسية والتشابك والتعقيد.

ولو كان الإخوان لم يركزوا على السياسة ما ارتكبوا أخطاء أخرى ناتجة عن ممارستهم العنف في فترة من حياتهم، ومنها أنه خوفًا على شعبيتهم ومكانتهم ومصداقيتهم، لم يقفوا وقفة شجاعة مع النفس ويعلنوا أنهم ارتكبوا بعض الخطأ، ثم يعتذرون للشعب المصري، ولكنهم لم يفعلوا، حتى وقع حادث جامعة الأزهر، والذي جعل الكثيرين يقولون إن ظلال العنف ما زالت موجودة في فكر الإخوان.

من أخطاء وتداعيات ممارسة السياسة والتقاطع مع الدوائر الخطرة أيضًا أن الإخوان بصدامهم الكبير مع عبد الناصر، أسسوا لميراث من سوء الفهم والكراهية بين تكوينات الدولة المصرية، خاصة المنظومة الأمنية، وبين كل ما هو إسلامي، وقد دفع العديد من فصائل العمل الإسلامي فاتورة هذا الميراث.

إننا لا نقصد بما ذكرناه الهجوم على الإخوان، أو الانتقاص منهم ومن قدرهم، فسواء شئنا أم أبينا فإنهم أكبر فصيل إسلامي، وأفضل فصيل لديه طاقات وقدرات في مجالات مختلفة.

نحن فقط نريد أن ننبه أن هكذا هي السياسة، غادرة، غير نظيفة، نفعية، انتهازية، تعمل في أجواء ملتهبة ومتوترة، وسعيًا وراء المكسب السياسي أمام الخصوم ربما تدفع من يمارسها إلى ارتكاب الأخطاء. فأما النفعيون والانتهازيون

فيكذبون ويناورون حتى لا يعترفوا بالأخطاء، لكن الإسلاميين يجدون عناءًا ومشقة إذا عملوا مع الملحدين والشيوعيين والعلمانيين، بل ونواب المخدرات ونواب القروض والمشبوهين.

الإخوان الآن في لحظة تاريخية شديدة الأهمية، وعليهم أن يواجهوا أنفسهم بالسلبيات قبل المنجزات، وبات عليهم أن يديروا ظهورهم للسياسة، ولو بشكل مؤقت، وأن يعملوا بشكل أكبر للشريعة والهوية، ولخدمة الوطن والمواطنين بأساليب مختلفة.

◆◆◆

obeikan.com

الفصل الثاني

تجربة قطرية تستحق الدراسة

في أعقاب ما لاقاه «الإخوان المسلمون» على يد نظام الرئيس جمال عبد الناصر، ساحوا في الأرض طالبين الأمان والرزق، وكانت دول الخليج هي أفضل ملاذ آمن في تلك الفترة.

وتوجه العشرات ثم المئات من الإخوان إلى قطر حيث وجدوا الظروف ملائمة للعمل وممارسة نشاطهم، وبدأت دعوتهم تنتشر في أوساط الشعب القطري.

لكن كانت طبيعة المجتمع القطري، وطبيعة نظامه السياسي القبلي المحافظ، وطبيعة المشكلات التي تواجه الإنسان القطري مختلفة تمام الاختلاف عن نظيرتها التي تواجه الإنسان المصري، وهكذا وجد «الإخوان» القطريون أن تفاصيل برامج وخطط الإخوان غير متطابقة مع الحالة القطرية، وبدأ شباب «الإخوان» النابهين في قطر يعدون دراسة معمقة عن مستقبل الإخوان في قطر في بداية التسعينات من القرن الماضي.

جاءت هذه الدراسة الخطيرة في جزأين، صدر الجزء الأول بعنوان (فكر البنا)، أما الجزء الثاني الأخطر فجاء بعنوان (منظمة الإخوان) لكنه لم يصدر للعلن بعد.

انتهى الجزء الأول من الدراسة (فكر البنا) إلى أن هذا الفكر لم يحدّد بدقة الموقف من الدولة: المشاكل الداخلية للدولة ـ الحكومة ـ الإدارة ـ الاقتصاد ـ الأمن ـ نظرية العلاقات الدولية ـ التعليم[1].

(١) د.عبد الله فهد النفيسي ، الحالة الإسلامية في قطر، موقع د. النفيسي.

وفي الجزء الأهم والأخطر، الذي لم ينشر، (منظمة الإخوان) درس «إخوان قطر» منظمة الإخوان بشكل موضوعي وصارم. درسوا المنظمة من حيث الهيكل والقيادة والثقافة السائدة في المنظمة وإدارة لمنظمة، كما درسوا الروافع في المنظمة: الموارد البشرية ونظم الاتصال والتعاون البيني الداخلي، كما درسوا المعرفة داخل المنظمة والجمهور المخاطب ومجال التنافس وتكاليف الصراع الذي تحركه المنظمة أي هل لديها استعداد لدفع التكاليف؟ كما درسوا المنظمة من جهة التخطيط أي: هل هناك خطة فعلية ليسترشد بها الإخوان في مصر وخطة قائمة فعلاً، فكم حقق منها الإخوان وكم بقي على تحقيق الهدف النهائي؟

أسئلة كبيرة ومهمة وجديرة بالتأمل خاصة الممعنة في صحراء الجزيرة العربية وسكينتها التاريخية.

وبعد كل هذا الجهد المبذول في الدراسة توصّل «إخوان قطر» إلى قرار عام ١٩٩٩م بحل التنظيم وتم تبليغ (التنظيم الدولي) بهذا القرار[١].

وهكذا، أظهر القطريون نباهة مبكّرة سوف تختصر عليهم كثيرًا من المشاكل التي يمرّ بها إخوانهم في أقطار أخرى من الجزيرة العربية مثل الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

يقول د. عبد الله فهد النفيسي الذي كان أول من تحدث ونشر عن هذه الدراسة الخطيرة: سألت أحد القائمين المهمّين بهذه الدراسة بجزأيها: الآن وبعد هذه السنين ما رأيك بالإخوان في مصر؟ قال: (لقد تحوّلوا إلى أسفنجة تمتص كل الطاقات وتجمّدها، إنهم حيثما كانوا يساهمون في تجميد الحالة، وذلك يخدم في المحصول النهائي النظام أينما كان. إنهم يقومون بدور وظيفي لصالح الدولة هناك دون أن

(١) المرجع السابق.

يشعروا) انتهى.

يضيف النفيسي: سألت آخر نفس السؤال فقال: (الإشكال الأساسي عند الإخوان في مصر هو فقدان البوصلة. إنهم مشغولون بالفعل اليومي والصراع على النقابات والأندية والاتحادات الطلابية والسيطرة على المساجد وينسون في غمرة كل ذلك التوّجه الاستراتيجي والفكر المنهجي بعيد المدى. وإذا كان الإخوان في مصر يمثلون (القلب) بالنسبة لتنظيم الإخوان العالمي، فإن علاقة ذلك القلب بـ (الأطراف)، تنظيمات الإخوان في البلاد العربية، علاقة ضعيفة وسطحية للغاية ولا تقوم على اتصال عضوي وحي ومستمر، والقلب لا يستطيع أن يعيش وحده في أي جسم كان، فهو في نهاية الأمر يحتاج لحركة الأطراف، فوظيفته في النهاية ضخّ الدماء لهذه الأطراف. ثم إن الإخوان في مصر يعيشون في ظل نظام فكري دوجماتي ويريدون إسقاط هذه الدوجماتية على الجميع خارج مصر، وهذا أمر غير مقبول ولا معقول وهذا أدّى إلى تحوّل الجماعة إلى عامل طرد أكثر من عامل جذب للعقول المتميزة.) انتهى[1].

رأى «إخوان» قطر أنهم في الجزيرة العربية ليسوا في حاجة لاستنساخ التجربة في مصر (أي تجربة الإخوان)، إذ أن الظروف الموضوعية في مصر ربما برّرت نشوء وقيام (جماعة الإخوان) في وقتها ١٩٢٨م، لكن مصر في وضعها الحالي ليست في حاجة لهذا الشكل أو هذا الإطار من التحرك.

وتأكد «إخوان» قطر أنهم في حاجة إلى قلب (مرجعية) ذات صدقية وليس إلى (تنظيم). في حاجة إلى (قلب مرجعي)، وإضافة إلى ذلك الفكر الاستراتيجي، وفهم الواقع المحلّي والإقليمي والعالمي، والتسلّح بأدوات الفحص المنهجي السليم

(١) المرجع السابق.

المناسبة للعصر وظروفه وملابساته. فلو توفر هذا القلب المرجعي (قد يكون فرد أو مجموعة من الأفراد) ولو توفرت له (المراكز) و(المؤسسات) لاستطاع هذا القلب أن يشِعّ ما هو مطلوب من التوجيه المناسب لحركة المجتمع في الجزيرة العربية، وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية السمحاء، دون ولوج تجربة (التنظيم) السياسية وتفريعاتها المؤلمة التي شهدها أكثر من قُطر عربي وإسلامي، والتي تثير حساسية مُفرطة لدى دولنا ونُخبنا الحاكمة. فأكثر ما يميّز التجربة الإخوانية القطرية (التي انتهت ١٩٩٩م) أنها لم تكن (عادية) إذ لم تتحكم بها العاطفة الإسلامية أو اليوتوبيا السياسية ولم تتحكم بها (لوائح تنفيذية) أو قوانين أو رسميات كشأن تجربة الإخوان في الإمارات أو الكويت، أو ربّما إلى حدّ ما تجارب الإخوان في المملكة العربية السعودية أو سلطنة عمان والبحرين، القطريون يرون أن اللوائح والقوانين والرسميات تعيق النمو الطبيعي العفوي للجماعات، ولو أنّ مَسَار (الجماعة) في قطر تأسّس على لوائح ورسميات ـ كشأن باقي تجارب الإخوان في الجزيرة العربية ـ لما وصل حوارهم الداخلي الناشط إلى ما وصل إليه ١٩٩٩م (قرار حل التنظيم).

إن اللوائح والقوانين والرسميات التي هي مطبّقة داخل تنظيمات الإخوان عمومًا، وربّما في الجزيرة العربية خصوصًا، تعيق حركة الحوار الداخلي وتعيق النمو الطبيعي للثقافة السائدة داخل (الجماعة)، كما تكرّس السرّية وعقلية (الشيعة المضطّهدة)، وروح المفاصَلَة مع مجتمع لا هو في العير ولا في النفير، بحيث أصبحت الظاهرة الإسلامية في الجزيرة العربية لبعض الناس ظاهرة غير مفهومه.

والملفت والذي يدعو إلى إعجاب هؤلاء بهؤلاء النّفر في قطر أنهم تجاوزوا (العتبة الحزبية) إلى فضاء (التيار) وهو فضاء يتسع للقاء والحوار والاختلاف، وقبل ذلك وبعده للعلاقات الإنسانية، وهي أمور شبه محظورة في التنظيمات السياسية

التي تتحرّك في مجتمعات العالم الثالث وعلى رأس ذلك المجتمعات المتقدمة سياسيًا ويحل محلّها فكرة (التيار)، والفرق بينهما أن الحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تتفق على منظومة من الأفكار تعتبرها صالحة كبرنامج للحكم الذي يسعى له الحزب، بينما التيار هو مجموعة من الأفراد ومن ذوي مشارب مختلفة يتفقون في الرأي حول قضية معينة في مرحلة معيّنة دون أن يدفعهم ذلك إلى اعتبار هذا الاتفاق صالح كبرنامج للحكم أو السعي له.

واللافت للنظر أن القطريين نصحوا الإخوان في الإمارات أكثر من مرّة أن يتخلّوا عن فكرة (التنظيم) لأن تبعات التمسك بها كانت خطيرة وثقيلة ولأن الأهداف العامة للتحرك قابلة وممكنة للتحقيق دون الحاجة إلى (تنظيم) رسمي يُحرك حساسية الدولة، وقد يدفعها إلى القمع المباشر كما حدث ويحدث في بعض الأقطار العربية ومنها الأقطار الخليجية.

إن فكرة التنظيم هي ذاتها فكرة (الحزب) وهي تقوم أساسًا على عامل رئيسي وهو عامل (السيطرة) على العضو، بينما لا يشكل ذلك عاملاً أساسيًا في (التيار) بل إن فكرة التيار تمجّ عامل السيطرة وربما ترفضه كليًا في بعض البلدان المتقدمة سياسيًا مثل أوروبا الغربية. خطورة عامل السيطرة أنه يحرّض على العسكرة التنظيمية وهي عسكرة ربما تقود بعض الأحزاب إلى مغامرات غير محسوبة في عالم الصرّاع على الحكم.

لذلك نلاحظ حساسية الحكومات والنُخب الحاكمة من فكرة (الحزب) الناشئ إذ تحرص على تلمُّس منطلقاته الفكرية والحركية كما تحرص على تتبع وفهم الأشخاص المعنيين بإقامته وتأسيسه ومصادر تمويلهم، إذ أن لكل حزب مؤسسات (لجان ومكاتب ومطابع وصالات وموظفين وغير ذلك)، وتحتاج لتسييرها إلى

مبالغ طائلة وميزانيات ربما موسّعة، فتحرص الحكومات على دراسة مصادر التمويل لتصل إلى نهايات الخيط ومعرفة مدلولاته السياسية وهل لها ارتباطات خارجية. كل هذه أسئلة استخبارية واستعمارية تدرسها الحكومات قبل الترخيص للحزب الناشئ. أمّا إذا غامرت أية جماعة؛ إخوان أو غيرها على إقامة (تنظيم) سريّ للعمل تحت الأرض فهذا أدعى إلى قلق الدولة وهو قلق يتولّد عنه مزيد من البدائية التي تتميّز بها (الدولة) و(السلطة) عند العرب، فتبدأ الملاحقات والتغوّل لتجنّب هذه المواجهة غير المتكافئة، ولو أدى ذلك إلى حل التنظيم كما حدث في الحالة القطرية وهو عين الحكمة[1].

◆ ◆ ◆

(١) المرجع السابق.